

مصطلح المحاذاة في لغتنا العربية - دراسة لتتبع الظاهرة من خلال مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية.

د. موسى حسين الشّريدي - كلية التربية قصر ابن غشير جامعة طرابلس

The Phenomenon of Alignment in the Arabic Language: A Study Through Phonological, Morphological, and Syntactic Levels

Abstract

This study explores the phenomenon of alignment (muhadhā'a) in the Arabic language across its different linguistic levels: phonological, morphological, and syntactic. It investigates the origins and applications of the term within linguistic heritage, with Ahmad ibn Faris being among the earliest scholars to discuss it. The research provides examples and explanations demonstrating how alignment affects word structure and sentence composition, including changes in vowels and consonants to achieve harmony between words. It also examines the phenomenon's relevance in Arabic grammar and morphology, offering detailed analysis of Quranic texts and Hadiths to highlight its rhetorical dimensions.

المُخَصّص:

هذا البحث يتناول ظاهرة المحاذاة في اللغة العربية من خلال مستوياتها المختلفة: الصوتية، الصرفية، والنحوية، ويسعى لتتبع أصل هذا المصطلح واستخداماته في التراث اللغوي، حيث يُعتبر أحمد بن فارس من أوائل من تناولوه في كتبه. يقدم البحث أمثلة وشروحات توضح كيفية تأثير المحاذاة على تركيب الكلمات والجمل، بما في ذلك التغيير في الحركات والأصوات لتحقيق التناغم بين الألفاظ. كما يتناول البحث ارتباط الظاهرة بتقاليد النحو والصرف العربي، مع تحليل مستفيض للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية لتوضيح أبعادها البلاغية.

المُقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذا بحثٌ قصدتُ به دراسةً ظاهرةً المحاذاة في لغتنا العربية والكشف عنها من خلال تتبع الظاهرة في كتب اللغة المختلفة، وقبل الخوض في تتبع الظاهرة لا بد لنا من وقفة لتعريف مصطلح المحاذاة ومَنْ أول من استعمله؟

إن المطلع على أقوال العلماء والناظر في كتبهم يرى أن أحمد بن فارس (ت395 هـ) هو أول من استعمله، فقد ذكر في كتابه باباً وسمه بـ (المحاذاة) ، وعزّفه بقوله : "أن يجعل كلام بحذاء كلام فيؤتي به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين. فيقولون : "الغدايا والعشايا" فقالوا: "الغدايا" لانضمامها إلى "العشايا"⁽¹⁾،

وفي اللغة (الغداة) لا تُجمع على (الغدايا) ؛ وإنما جمعها على (غدوات) مثل : قِطَاةٍ وَقِطَوَاتٍ⁽²⁾؛ لكنهم كسروه على ذلك ليطباقوا بين لفظه ولفظ (العشايا) فإذا أفردوه لم يكسروه"⁽³⁾ ، قال ابن الأثير في حديث عذاب القبر : " فيقال له لا دريت ولا تليت... " أي : لا تلوت، فقلبوا الواو ياء ليزدوج الكلام مع دريت"⁽⁴⁾ ، ومثله ما جاء في الحديث : " أعيدكما بكلمة الله التامة من كل شيطان وهامة " ، وفي رواية: من شر كل سامة، ومن كل عين لامة... قال لامة ولم يقل مُلِّمة... ليزواج قوله من شر كل سامة"⁽⁵⁾. أي : إن القياس يقتضي أن يقول: (مُلِّمة) لأنه من الفعل الرباعي (ألم) ولكنه عدل عنه لما قرنت بـ(السامة) لتكون على وزنها.

مما تقدم نلاحظ أن مصطلح (المحاذاة) ورد عند بعض العلماء بأسماء مختلفة ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، فهذا أحمد بن فارس وضع كتاباً سماه (الإتياع والمزاوجة)⁽⁶⁾ ، وابن قتيبة عقد له باباً في كتابه سماه (تأويل المستعمل من مزدوج الكلام)، وقد مثل له بـ (له الطِّمُّ والرَّمُّ) ... و (لا يعرفُ هراً من برّ) و (القوم في هياط ومياط)⁽⁷⁾. وجاء في الصحاح: " يقال: تعساً له ونكساً، وإنما هو نُكس بالضم ؛ وإنما فتح هنا للزدواج... ، ويقال هُنْأني الطعام ومرْأني، إذا أتبعوها هُنْأني قالوها بغير ألف، فإذا أفردوها قالوا: أمرْأني"⁽⁸⁾، وفي لسان العرب: "قالت العرب: أكلت طعاماً فهنْأني ومرْأني. معناه إذ أفرد أمرْأني فحذف منه الألف لما أتبع ما ليس فيه الألف... ، وكذلك: إنني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على غدايا... ، له عندي ما ساءه وناءه، وإنما قال ناءه، وهو لا يتعدى؛ لأجل ساءه فهم إذا أفردوا قالوا أناءه؛ لأنهم إنما قالوا ناءه، وهو لا يتعدى لمكان ساءه ليزدوج الكلام."⁽⁹⁾، وجاء في تاج العروس قوله:

"وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لزائرات القبور (ارجعن مأزورات غير مأجورات) ، أي : آثمت، والقياس موزورات فإنه لللازدواج ، أي : لما قابل الموزور بالمأجور قلب الواو همزة ليأتلف اللفظان ويزدوجا"⁽¹⁰⁾
ومصطلح (المجاورة) ورد على لسان الثعالبي في كتابه : (فقه اللغة وسر العربية) في فصل سمّاه (في الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة) ساق فيه أمثلة كثيرة نورد منها: " هذا جُحْرُ ضَبِّ خربٍ. بجر كلمة (خرب) رغم أنها نعت (للجر) ، وليست نعتاً للضب... ، كما قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَيْلِهِ كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

بجر كلمة (مُزْمَلٍ) وهي نعت للشيخ لا نعت البجاد وحقه الرفع ؛ ولكن خَفَضَهُ للجوار.⁽¹¹⁾

وأما العلامة اللغوي ابن جني فقد سمّى هذه الظاهرة بـ : (الجوار) ، وعقد لها باباً سمّاه (باب الجوار) ، وجعله على ضريين : أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال⁽¹²⁾، وتبعه السيوطي في كتابه : (الأشباه والنظائر)⁽¹³⁾، وورد كذلك مصطلح الإتياع عند ابن الأنباري⁽¹⁴⁾، والقالي⁽¹⁵⁾.
هيكالية البحث :

وحيث إن هذه الظاهرة موجودة في كتب اللغة والنحو والمعاجم اقتضى ذلك أن يقسّم هذا البحث على المستويات الثلاثة للغة ، القسم الأول يتعلّق بالمحاذاة الصوتية ويتفرع عنها : المحاذاة في (الصوائت)، والمحاذاة في (الصوامت) ، والقسم الثاني : المحاذاة الصرفية ، والقسم الثالث : المحاذاة النحوية.

القسم الأول - المحاذاة الصوتية.

أ- المحاذاة في الصوائت: قد يحدث تغير في بنية الكلمة من حيث الفتح أو الكسر أو الضم أو السكون لكي تتفق مع كلمة أخرى فتحاكيها فيتحقق بهما معا المحاذاة الصوتية، ومنه قولهم: أشدُّ العطش جرّةً على قِرّةٍ" إذا عطش في يوم بارد"⁽¹⁶⁾ ، والقياس فتح الحاء: حَرّة ، ولكنهم كسروا لمكان القِرّة، ومنه كذلك ما رواه ابن منظور : "وكانت امرأةً من العرب يقال لها : أم خارجة ، يضرب بها المثل، فيقال : أسرع من نكاح أم خارجة ، وكان الخاطب يقوم على باب خبائها فيقول:

خُطِبُ! فتقول نَحْجُ، ويقول: خُطِب! فتقول: نُحْجُ، فقد تحققت المحاذاة الصوتية بين الكلمتين في حالتي كسر الفاء وضمها من كلمتي (خطب - نكح).

وجاء في المزهرة⁽¹⁷⁾، وقال الفراء: " إذا قالوا: النجس مع الرجس أتبعوه إياه، فقالوا: رجس نجس بالكسر، وإذا أفردوه قالوا نجس بالفتح؛ قال - تعالى-: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾؛ وإنما كسروا نجس لمكان رجس التي هي مكسورة على كل حال⁽¹⁸⁾، وقولهم: وجاء بالطِّمِّ والرِّمِّ، والطِّمُّ: البحر، والرِّمُّ الثرى، أي: جاء بالرَّطْبِ واليابس، وإنما كسروا الطاء ليزدوج مع الرِّمِّ، فإذا أفردوا الطم فتحوه⁽¹⁹⁾، وفي حديث ابن مسعود - رضي الله عنه-: أنه سلَّم عليه، وهو يصلي فلم يرد عليه السلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حُدْتُ...، يعني: هُمومه وأفكاره القديمة والحديثة، يقال: حَدْتُ الشيء بالفتح بالفتح: يَحْدُثُ حُدُوثًا، فإذا قُرِنَ يقدم ضم للازدواج بقَدُم⁽²⁰⁾. قال الجوهري: لا يُضَمُّ حَدُّ في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع، وذلك لمكان قَدُم على الازدواج⁽²¹⁾، ومثله قول الحجازيين: مُنْتَنٌ، بالضم...، وقول تميم مِنتِنٌ، بالكسر⁽²²⁾، وقد علل الجوهري كسر الميم في قوله: كُسِرَتِ الميم اتباعاً لكسرة التاء؛ لأن مِفْعِلاً ليس من الأبنية⁽²³⁾.

وأُنشد سيبويه للأخطل [من الطويل]

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوِلُهُ

والشاهد فيه: تحريك الشين بالكسر في (شهد) اتباعاً لحركة عينها قبل الإسكان، وهذا الإتيان مطرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق، وكان مبنياً على فَعَلٍ، فعلاً كان أو اسماً في لغة تميم⁽²⁴⁾.

جاء في الأشباه والنظائر: وقالوا: كل فَعَلٍ جاء على فَعَلٍ بكسر العين، وعينه حرف حلقي يجوز فيه كسر الفاء اتباعاً لكسر العين نحو: نَعِمَ وبِئْسَ⁽²⁵⁾، أي: "تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو: شَعِيرٍ، بَعِيرٍ، رَغِيفٍ"⁽²⁶⁾.

وقد وردت المحاذاة في بعض القراءات الشاذة من ذلك: قوله - تعالى-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أول سورة الفاتحة، فقد قرئت (الحمد لله) ، (الحمد لله) ، بضم الدال في (الحمد) ، وبضم اللام في (الله) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (ت153)⁽²⁷⁾، والثانية (الحمد) بكسر الدال واللام في (لله) وهي قراءة الحسن البصري (ت110هـ)⁽²⁸⁾.

وقد علل ابن جنبي هذه القراءة بقوله : "إن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً ، كما جاء عنهم لذلك: لم يَكْ ... فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد... فصارت (الحمد لله) كعُنُق وطُنْب ، و (الحمد لله ، كإِبِل وإِطْل (29) ، فكثرة الاستعمال هي العلة في التقريب تحقيقاً العملية المحاذاة.

يقول الزمخشري : والذي جسرها على ذلك والاتباع ؛ إنما يكون في كلمة واحدة ... تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالها مقترنتين" (30)

وجاء في البحر: "وأُتبع إبراهيم بن أبي عبله ميمه لام الجر لضمه الدال كما أُتبع الحسن كسرة الدال لكسرة اللام" (31).

ومثل هذا الإتيان ما ذكره سيبويه في قوله : "وقالوا - أيضاً - : لإِمَك. وقالوا: اضرب الساقين إِمَك هابل. فكسرها جميعاً" (32).

فالشاهد فيه : إتيان همزة (إِمَك) لكسرة نون (الساقين) تحقيقاً للمحاذاة بين الصوتين. كما روي : اضرب الساقين أمك هابل. بضم النون لأجل ضم الهمزة. (33) ومن المحاذاة الصوتية في الحركات أن من العرب من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضموه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك : رُدُّ، وَعَضُّ، وَفِرَّ يا فتى ... ؛ لأن قبلها فتحة وألفا فهي أجدر أن تفتح (34) ووردت المحاذاة الصوتية في قراءة أبي جعفر من رواية ابن جمار ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ [سورة البقرة: 34]. ، قال الزمخشري : وقرأ أبو جعفر (للملائكة اسجدوا) بضم التاء للاتباع (35)، أي: قرأ بضم التاء في (للملائكة) إتباعاً لضم الجيم.

ومن المحاذاة الصوتية في الحركات إتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لُدُنْ : لُدُ بضم الفاء والعين فإنه أتبع الضم بعد حذف اللام. (36)

ب - المحاذاة في الصوامت: ويقصد بالمحاذاة في الصوامت أن يطرأ تغييرٌ في أحد أصوات الكلمة لتحاذي كلمة قبلها أو بعدها، ويأتي هذا النوع في عدة صور، وهي :

1. **القلب:** ويتم بقلب أحد الأصوات في كلمة إلى صوت آخر لتصبح الكلمة محاذية لكلمة تسبقها أو تلحقها لتحقيق المحاذاة من ذلك ما جاء في الحديث: " فارجعن مأزورات غير مأجورات". (37) فكلمة (مأزورات) حاذت كلمة (مأجورات). والأصل فيها موزورات؛ لأنها مأخوذة من الوزر، وهو الذنب، قال الزمخشري: "وقد وزر فلان: أذنب فهو وازرٌ، ووزر فهو موزور. يقال: فلان موزور غير مأجور. (38)؛ ولكنه أتبع (مأجورات) فقلبت الواو همزة لكي يتألف اللفظان ويزدوجا، وجاء في

الصاح وغيره: "وإنما قال في الحديث مأزورات. لمكان المأجورات" (39)، قال ابن الأثير: "وإنما قال: مأزورات للازدواج بمأجورات. (40). وفي حديث آدم عليه السلام " أنه استخرم بعد قتل ابنه مائة سنة فلم يَضْحَك حتى جاءه جبريل - عليه السلام - فقال: حَيَّاكَ اللهُ وَبَيَّاكَ" (41)، ومعناه: حياك الله وبوأك منزلاً، فتركت العرب الهمز، وأبدلوا من الواو ياء ليزدوج الكلام (42)، وكذلك جاءت المحاذاة في قولهم: "وقع في حَيْصَ بَيْصَ". ومعناه: إذا وقع في أمر لا يجدُ منه مَخَاصاً... وحيص من حاص، إذا حاد، وبَيْصَ من باصَ إذا تقدم، وأصلها الواو، وإنما قلبت ياءً للمزاوجة بحيص" (43). هذا وقد تتحقق المحاذاة بالجوار بين الألفاظ، وقد ذكر ابن جني أن هذا النوع من المحاذاة على ضربين:

من ذلك قولهم في صَوْمٍ صِيَمٍ ... فقد شبهوا باب صَوْمٍ بباب عَصِيٍّ، فقلبه بعضهم، ومثله قولهم في جُوعٍ جُيِّعَ...
ومن الجوار في المتصل قول جرير:

لحب المؤقدان إلى موسى (44)

فالجوار في البيت إبدال الواو في (الموقدان) و (موسى) همزة لمجاورتها للضمة قبلها، فكأنها مضمومة، والهمز يجوز في الواو المضمومة، نحو: أجوه في وجوه، وأقنت في وقنت. (45)، وقال في موضع آخر: ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة، فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث هُمِزَت الواو في نحو (أقنت) و(أجوه) و(أعد) لانضمامها، كذلك جاز همز الواو في الموقدين وموسى (46)، قال السيوطي: "لأنّ الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان فاستنقل" (47).

ومن ذلك قراءة أبي حية النمري (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) [سورة البقرة: 3]، بالهمز (48) في (يوقنون). قال البيضاوي: "وقرى (يوقنون) بقلب الواو همزة لضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه ووقنت" (49).
وقراءة (بالسوق والأعناق)، مهموزاً [سورة ص: 33]. "ووجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة، والواو المضمومة تهمز، نحو تَوُور وعُوور" (50).

وقراءة (بالسوق) بالهمز - هي قراءة ابن كثير (51)

ومن المحاذاة الصوتية عن طريق القلب قول العرب: "أَنْكَحْنَا الْفَرَا فَسَنَرَى" (52) والفرأ: الحمار الوحشي، أبدلوا من الهمزة ألفاً ليحاذي: فسنرى. جاء في اللسان: "فإنما هو على التخفيف البدليّ موافقة لسنرى؛ لأنه مثلٌ، والأمثال موضوعة على الوقف، فلما سكتت الهمزة أبدلت ألفاً لانفتاح ما قبلها" (53). ويقولون: "كثيرٌ بثيرٌ، فالبثير هو الكثير، مأخوذ من قولهم: "ماءٌ بَثْرٌ، أي: كثير، فقالوا: بثير لموضع كثير". (54) أي: لتحقيق المحاذاة بين اللفظين. ومن المحاذاة الصوتية عن طريق القلب ما ذكره ابن السكيت قال: "أنشدي الفراء: ما أنا بالجافي ولا المجفيّ.

وإنما قال المجفي؛ لأنه بناه من جُفي، وهو من جفوت، فلما انقلب الواو ياءً في جُفي بناه مفعولاً عليه" (55). فالمجفي أصلها: المجفوّ؛ لأنه من الفعل جفا يجفو، لكنه لما رام المحاذاة قلب الواو ياءً. 2. المحاذاة عن طريق الحذف: لتحقيق الانسجام الصوتي أو التوازن بين الألفاظ تلجأ العرب إلى حذف صوت أو زيارته، وفي هذا يقول الثعالبي: "العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له" (56). ومما حذفته العرب لتحقيق المحاذاة بين الألفاظ، قول لبيد:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَيَأْذُنُ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلٌ

والشاهد فيه كلمة (عجل) وأصلها (عَجَلِي) بياء المتكلم، لكنها حذفت وسُكِّت عين الكلمة ولامها لتحاذي كلمة (نَفْلٌ). وكذلك قول الأعشى:

ومن شأنى كاسيفٍ وجهُهُ إذا ما انتسبتُ له أنكرنُ

الشاهد فيه كلمة (أنكرن) التي أصلها (أنكرني) بالياء المحذوفة واكتفى بنون الوقاية الساكنة لتوافق وتحاذي قافية الأبيات" (57) وقد ورد في القرآن الكريم كثير من الحروف المحذوفة لغرض تحقيق التوازن والمحاذاة، من ذلك قوله - تعالى - : ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [سورة المؤمنون: 99]، والقياس (ارجعوني) بياء المتكلم، حذفتم للفاصلة القرآنية والمحاذاة الصوتية،

وقوله - تعالى- : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ [سورة الفجر: 4] ، وأصل (يسر) هو (يسري) بالياء، وقد حذفت؛ تحقيقاً للمحاذاة مع ما قبلها وما بعدها من آيات.

3. المحاذاة عن طريق الزيارة : والمقصود بها ما زادته العرب في الكلمة من أصوات بغية تحقيق المحاذاة، من ذلك قولهم: "لكل ساقطة لاقطة"⁽⁵⁸⁾، وكان ينبغي أن يقال: لكل ساقطة لاقط، بدون هاء؛ لكن أدخلوا الهاء لكي يزدوج الكلام وتتحقق المحاذاة، وفي جمع الأمثال قال الأصمعي : "الساقطة الكلمة يسقط بها الإنسان، أي: لكل كلمة يخطئ فيها الإنسان من يتحفظها فيحملها عنه ، وأدخل الهاء في (اللاقطة) إرادة المبالغة، وقيل : أدخلت لازدواج الكلام"⁽⁵⁹⁾.

ولا مانع من إدارة المعنيين من باب التوسع في المعنى وقد يحمل على المحاذاة لفظ (فلا تنسى) في قوله - تعالى- : ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [سورة الأعلى: 6] على القول بأنه نهي⁽⁶⁰⁾، زيد الألف ليزدوج الكلام، ومراعاة للفواصل.

وجاء في الإتيان زيادة حرف المد نحو ﴿الظنونا﴾ [الأحزاب: 10]، و ﴿الرسولاً﴾ [الأحزاب: 66]، و ﴿السبيلاً﴾ [الأحزاب: 67]⁽⁶¹⁾، فالألف مزيدة لتحاذي ما قبلها وما بعدها من الفواصل.

ومن مظاهر المحاذاة الصوتية عن طريق الزيادة ما جاء في قوله - تعالى- ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهُ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهُ﴾ [سورة الحاقة: 28-29] ، بإثبات هاء السكت ، أو هاء الاستراحة⁽⁶²⁾ فأصل (ماليه) مالي، وأصل (سلطانيه) سلطاني تم زيدت هاء السكت لتحدث المحاذاة مع الفاصلة السابقة واللاحقة، في قوله - تعالى- : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهُ﴾. وكذلك ما جاء في قوله - تعالى- : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ﴾ [سورة القارعة: 9] ، وأصلها (ماهي) وزيدت الهاء لتحاذي الآية قبلها ﴿فَأَمَّهُ هَٰوِيَةٌ﴾ ، والتي بعدها ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾.

وقد عقد الثعالبي فصلاً تحت مسمى (فصل في حفظ التوازن) قال فيه : العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له⁽⁶³⁾. ذكر فيه عدة آيات قرآنية زيد فيها حرف أو حذف منها حرف تحقيقاً للمحاذاة أو التوازن على حد تعبيره. فهاء السكت بالإضافة إلى أنها تزداد لبيان الحركة فهي كذلك يحقق وجودها المحاذاة الصوتية بين الكلمات.

ومن المحاذاة الصوتية كذلك ما جاء في قوله - تعالى- : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ [سورة النساء: 90] ، زيدت اللام في (فقاتلوكم) لمحاذاة اللام في (لسلطهم) وهي جواب (لو) الشرطية، والقياس : لسلطهم عليكم فقاتلوكم، وإنما زيدت

اللام للمحاذاة. قال ابن فارس: فاللام التي في (لسلطهم) جواب (لو) ثم قال (قلقاتلوكم) فهذه حُوذيت بتلك اللام، وإلا فالمعنى: لسلطهم عليكم فقاتلوكم⁽⁶⁴⁾. وكذلك قوله- تعالى-: ﴿لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ أَوْ لِيَأْتِيَنَّكَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة النمل: 21] فاللام في (لأعذبنه) و (لأذبحننه) هي لام القسم، أما اللام في (ليأتيني) فإنما جاءت للمحاذاة. قال: لكنه لما جاء به على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه فكذا باب المحاذاة⁽⁶⁵⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: 9] قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو (وما يخادعون)⁽⁶⁶⁾ بزيادة الألف لمحاذاة اللفظ الأول، وعلى هذا تكون المفاعلة من الجانبين؛ طلباً لمزاوجة اللفظ⁽⁶⁷⁾.

ومن المحاذاة الحديث: " أَيْتَكُنَّ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدِيبِ كَلَابِ الْحَوَابِ"⁽⁶⁸⁾ وقياسه: الأدب؛ لتحقيق المحاذاة مع الحوَاب.

ومن المجازاة الصوتية عن طريقة الزيادة إدخال (أل) التعريف على اسم العلم في قول الشاعر:

رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخُلَافَةِ كَاهِلَهُ (69)

والأصل: رأيت الوليد بن يزيد، لكن الشاعر أدخل (أل) لتحاذي كلمة (الوليد) قبلها. وكذلك ما جاء في الحديث: "يا أبا عمير ما فعل النغير؟..."⁽⁷⁰⁾، والنغير تصغير الثَّغْرِ، وهو طائر يشبه العصفور، أحمر المنقار وجاء التصغير رغم أن الكلمة تدل بلفظها على الطائر الصغير لكي تحاذي كلمة (عمير) قبلها.

القسم الثاني - المحاذاة الصرفية:

والمقصود بالمحاذاة الصرفية هو ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير لتتنفق مع كلمة أخرى سابقة لها أو لاحقة بها؛ بغية الاتحاد في وزنها الصرفي، ويمكن تصنيف هذا النوع في عدة صور تتحقق فيها المحاذاة الصرفية.

الصورة الأولى: أن يأتي اللفظ المشتق على غير قياس: ومثاله ما جاء في قول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "أَعِيْذُهُ مِنْ كُلِّ عَامَةٍ وَوَلَامَةٍ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ سَامَةٍ" قال أبو عبيد: ولم يقل مُلَمَّةً، وأصلها من ألممت بالشيء تأتية وتلم به ليزوج قوله (ومن شر كل سامة)⁽⁷¹⁾، وجاء في الأمالي، وقال أبو عبيدة: يقال: خير المال سكة مأبورة أم مهرة مأبورة. وكان ينبغي أن يقال: مُؤْمَرَةٌ، ولكنه أتبع مأبورة⁽⁷²⁾. وكان القياس يقتضي أن يقول: مُؤْمَرَةٌ، وإنما أتى بها مأبورة؛ للزدواج وتحقيقاً للمحاذاة.

ومنه - أيضاً- : هو البشير النذير ، والقياس يقتضى أن يقال: المبتئّر؛ لأن الفعل من بشر مضاعف العين، والمنذر؛ لأنه من أنذر ولكن حدثت بينهما المحاذاة عن طريق إتيانهما على غير قياس.

الصورة الثانية: أن يأتي اللفظ جمعاً على غير قياس. قد تجمع العرب كلمة على غير قياس من أجل تحقيق المحاذاة يقول ابن فارس: "ومن سنن العرب المحاذاة، وذلك أن يُجعل كلام بحداء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين، فيقولون: "الغدايا والعشايا" فقالوا الغدايا؛ لانضمامها إلى العشايا⁽⁷³⁾.

جاء في اللسان: " وقالوا إني لأتية بالغدايا والعشايا ... قال ابن السكيت في قولهم: إني لأتية بالغدايا والعشايا، قال : أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج وإذا أُفردَ لم يجز، ولكن يقال: غداة وغدوات لا غير"⁽⁷⁴⁾، ومن ذلك - أيضاً - أي : الجمع على غير قياس ما ذكره صاحب اللسان قول القُلاخ بن حُبابة⁽⁷⁵⁾، وقيل لابن مُقْبِل:

هَتَاكِ أَحْبَبِي، وَلَاجِ أَبُوبِي يَخْلُطُ بِالْبِرِّ مِنْهُ الْجَدُّ وَاللَّيْنَا

فمن المعلوم أن كلمة (باب) تجمع قياساً على (أبواب) و (بيبان) وإنا قال: (أبوية) للازدواج لمكان (أخببية) ولو أفرده لم يَجْزُ... وكان الوزير ابن المغربي يسأل عن هذه اللفظة على سبيل الامتحان، فيقول: هل تعرف لفظة تجمع على أَفْعَلَةٍ على غير قياس جمعها المشهور؛ طلباً للازدواج، يعنى : هذه اللفظة، وهي أبوية⁽⁷⁶⁾.

الصورة الثالثة : من المحاذاة الصرفية تتمثل في تحويل المجرّد إلى مزيد والعكس بغية تحقيق المحاذاة بين كلمتين، من ذلك ما ذكره صاحب الصحاح قال: "قال الفراء: يقال: هَتَأَنِي الطعام و مَرَأَنِي، إذا اتبعوها (هَتَأَنِي) قالوها بغير ألف، وإذا أفردوها قالوا: أمرأني"⁽⁷⁷⁾ بزيادة الهمزة في أوله فالفعل (مرأ) تحول إلى مجرد، وأصله (أمرأني). وفي اللسان: "قالت العرب: أكلت طعاماً فهتأني ومرأني، معناه إذا أفردَ أمرأني فحذف منه الألف لما أتبع ما ليس فيه الألف"⁽⁷⁸⁾. وكذلك قول العرب : "له عندي ما ساءه وناءه، والفعل (ناء) قاصر لا يتعدى ، وكان القياس أن يقال: أناءه بهمزة التعدية، ولكن حذف الهمزة ليحاذي الفعل (ساءه) ، و جاء في اللسان: "وإنما قال ناءه، وهو لا يتعدى، لأجل ساءه فهم إذا أفردوا قالوا: (أناءه)؛ لأنهم إنما قالوا: ناءه، وهو لا يتعدى لمكان (ساءه) ليزدوج الكلام⁽⁷⁹⁾، والأمر الآخر وهو تحويل المجرّد إلى مزيد بغية تحقيق المحاذاة قول الكميت:

أَرَعِدْ وَأَبْرِقْ يَا يَزِيدُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرِ (80)

فالعلان (أرعد، أبرق) مجردان: رعد، برق.

وجاء في النهاية من حديث أبي مليكة: "إِنْ أَمَّنَا مَاتت حِينَ رَعِدِ الْإِسْلَامِ وَبَرِقِ" (81) رعد، وبرق بغير همزة ؛ وإنما قال: أرعد وأبرق للزدواج؛ ولتحقيق المحاذات بين الفعلين.

الصورة الرابعة : من المحاذاة الصرفية تتمثل في الإتيان؛ لأنه صورة من صور المحاذاة الصرفية، وهو من سنن كلام العرب. وقد عرفه ابن فارس بقوله: هو أن تُتَّبَعَ الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً، وقد سُئِلَ بعض العرب عن ذلك فقال: هو شيء نُنَدُّ به كلامنا، وذلك قولهم: "ساعِبْ لا غِبْ" و "هو حَبٌّ صَبٌّ"، و "خَرَابٌ يَبَابٌ" (82)، وقد عقد أبو علي القالي للإتيان باباً وجعله على ضربين: "فصرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيؤتي به تأكيداً؛ لأن لفظه مخالف للفظ الأول، وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول" (83). والذي يهمننا في بحثنا هذا هو المتعلق بالكلمة التي خالفت القاعدة أو القياس الصرفي من أجل تحقق المحاذاة من ذلك الإتيان بمخالفة القياس ما جاء عن العرب، قولهم: "أسوانُ أتوانُ" فأسوان من قولهم: أسى الرجل يَأْسَى أسى إذا حزن، وأسوان أي: حزين و(أتوان) من قولهم: أتوتُهُ أتوه بمعنى أتيته أتية (84)، وكان القياس يقتضي أن يقال: أسوان أتيان، ولكن قلبت الياء واواً على لغة هذيل التي تقلب الواو ياء. أنشد خالد بن زهير الهذلي:

يا قوم مالي وأبا ذؤيب كنتُ إذا أتوته من غيب.

قال أبو بكر "هذا لغة هذيل آتا يأتوا أتوا" (85)، وتقول العرب: "حَسَنٌ بَسَنٌ" (86). وبَسَنٌ أصلها (بَسَنٌ) بدون نون؛ لأنه من بَسَنَ السويق قال الزبيدي: البَسَنُ السوق اللين الرقيق اللطيف كما أن الخبز هو السوق الشديد العنيف (87)، وجاء في إصلاح المنطق: "وقد بسست السويق والدقيق أْبْسُهُ بَسّاً إذا بللته بشيء من الماء" (88)، وقد حذفت إحدى السينين من (بَسَنٌ) وزيدت فيه النون؛ لتكون على بناء (حسن) لتتحقق المحاذاة بين اللفظين. قال ابن فارس: "بَسَنُ إتيان لقولهم: حَسَنٌ. قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن

قولهم : بَسَنُ فقال: ما أدري ما هو" (89)، وهذا دليل على أن لفظ (بسَن) جيء به؛ لتحقيق غرض صوتي مثل قوافي الشعر والسجع مع الكلمة السابقة له بغية المحاذاة. وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى: "لا دريت ولا تليت، وقال: الأصل فيه لا دريت ولا تلت، فردوه إلى الياء فقالوا : تليت؛ ليزدوج الكلام، فيكون تليت على مثال دريت" (90).

ومن المحاذاة الصرفية عن طريق الإتياع ما جاء في حديث صفية : " لما قيل له: إنها حائض، فقال: عقرى حلقى ، أي : عقرها الله وأصابها بعقر في جسدها، وظاهره الدعاء عليها وليس بدعاء في الحقيقة" (91) وهو من سنن العرب كقولهم عند المدح: "قاتله الله ما أشعره" (92) ، يراد به التعجب. ، والأصل فيما ذكر في الحديث : عقرأً حلقاً مصدران لفعل محذوف أي: عقرها الله عقرأً وحلقها الله حلقاً، وجاء في الحديث على وزن (فعلى) للمحاذاة.

القسم الثالث - من المحاذاة في المستوى النحوي :

تكون المحاذاة في هذا المستوى في الكلمة من حيث علامات الإعراب، فقد تضم، أو تكسر، أو تفتح لا بالنظر إلى موقعية الكلمة ؛ وإنما يحدث ذلك تبعاً للكلمة التي قبلها لكي تتحقق المحاذاة بين اللفظين، من ذلك قول العرب : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ. و(الخرب) نعت الجُحْر لا نعت الضب ولكن الجوار حمل عليه(93). ومنه قول امرئ القيس(94)

كَأَن ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَيْلِهِ كَبِيرِ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

ف: (المزمل) نعت (كبير) لا نعت لـ: (بجاء) ، وكان حقه الرفع، ولكن خفضه للجوار. ومن ذلك قوله الله - تعالى- : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: 1] ، فقد قرأ حمزة بـخفض الميم(95) محاذاة للهاء في (به). ومن المحاذاة النحوية قول الشاعر:

تَراهِ كَأَن اللّهُ يَجِدُ عِ نَفِهِ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ تَابَ لَهُ وَفَرُّ(96)

فقد عطف (عينيه) على أنفه؛ لتحقيق المحاذاة، والقياس: يجدع أنفه ويفقأ عينه، وأنشد الفراء:

عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا(97)

جاءت المحاذاة النحوية بين كلمتي (تبناً وماءً)، والأصل : علفتها تبناً، وسقيتها ماءً. ومن المحاذاة النحوية عن طريق الحذف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ [سورة الليل: 5] ، فقد حذف المفعول به فالفعلان (أعطى) و(اتقى) متعديان يحتاجان إلى مفعول به، ولكن حذف هذا المفعول؛ لتحقيق المحاذاة بين الآيات السابقة واللاحقة.

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [سورة الضحى: 2]، الفعل (قلَى) متعدٍ، وكان القياس: وما قلاك؛ ولكن حذف المفعول به (الضمير) بغية تحقيق المحاذاة ورعاية الفاصلة. وفي قوله- تعالى- : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [سورة الأعلى:

[17

والتقديره خير وأبقى من الدنيا.

وتتحقق المحاذاة النحوية عن طريق التقديم والتأخير كتقديم المعمول على العامل في قوله – تعالى- : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [سورة الفاتحة: 4] والتقدير: نعبدك ونستعينك.

وكذلك قوله – تعالى- : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ [سورة القمر: 41]، والتقدير: ولقد جاء النذر آل فرعون.

ومنه كذلك تقديم الفاضل على الأفضل في قوله – تعالى- : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ [سورة طه: 70] ولا شك أن للفاصلة القرآنية ملحظاً.

ومن الوسائل النحوية التي تحققت بها المحاذاة: إتياع ضمير المذكر لضمير المؤنث، قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم – "اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، والأرضين السبع وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضللن..."⁽⁹⁸⁾، والأصل أو القياس يقتضي: أضلوا بضمير الذكور؛ لأن الشياطين من مذكر من يعقل، وإنما أنت بنون النسوة إتياعاً لأظللن، وأقللن⁽⁹⁹⁾.

وأخيراً فإن المحاذاة تأتي لغرض الزينة اللفظية ولتأكيد المعنى، ولا تستخدم إلا مع كلمة سابقة نحو: شيطان الشيطان، نادم سادم.

الهوامش:

1. الصاحبى، لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق الشيخ أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1425هـ-2005م، ص397.
- وله كتاب سماه: الإتياع والمزاوجية. ذكر فيه مجموعة من الكلمات التي تقع تحت مسمى المحاذاة. ينظر ص28، والكتاب حققه د. كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، 1947م، وقد نشر الكتاب لأول مرة (برونو) بألمانيا سنة 1906م
- ينظر فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط6، 1999م، ص247.
2. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، 116/15.
3. لسان العرب، 117/15، مادة (غدا).
4. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفة بيروت، ط3، 2009م، 195/9.
5. لسان العرب، 552/12.
6. الإتياع والمزاوجية، تحقيق د. كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1954م.
7. أدب اكتاب، تحقيق محمد الفاضلي، دار الجيل، بيروت، 2001م، ص38.
8. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، 986/3، 72/1.
9. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، 175/11 (نوأ).
10. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، دار مكتبة الحياة، 601/3، والحديث رواه ابن ماجة في سننه، باب الجنائز، حديث رقم (1578).
11. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي، تحقيق امين نسيب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998م، ص388-389.
12. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار 218/3.
13. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، ط2006م، 63/1.
14. الزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر ط3، 2004م، 55/2.
15. الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، 208/2.
16. الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، 2/627.
17. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولي وآخرين، دار الجيل، بيروت، 341/1.
18. اللسان، لابن منظور، 226/6.
19. اللسان، 370/12.

20. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، ط3، 2009م، 345/1.
21. الصحاح، 278/1.
22. المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لات، 206/11.
23. الصحاح، 2210/6.
24. الكتاب، 116/4، شرح الكتاب للسيرافي 493/4.
25. الأشباه والنظائر، للسيوطي، 18/1.
26. الخصائص، لابن جني، 143/2، مع ملاحظة أن ابن جني سمى هذه الظاهرة الجوار، الخصائص، 218/3.
27. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، لبنان، 23/1.
28. غاية النهاية، 213/1.
29. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي ناصف، ود. عبد الحلم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 37/1.
30. الكاشف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، لبنان، 52-51/1.
31. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 18/1.
32. الكتاب 147-146/4.
33. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الشام للتراث، بيروت - لبنان 136/1.
34. الكتاب 532/3.
35. الكشاف 273/1.
36. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاصلي، المكتبة العصرية، 18/1.
37. الحديث رواه ابن ماجه، ورقم الحديث (1570).
38. أساس البلاغة للزمخشري، دار الفكر، ط 1420هـ - 2000م، ص. 673.
39. الصحاح، للجوهري 845/2، اللسان، 283/5.
40. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3، 2009م، 845-844/2، وينظر كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبوفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 1419هـ، 1998م، ص. 261.
41. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، 178/1.
42. الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط 3، 2004م، 157/1.
43. النهاية في غريب الحديث، 459/1.
44. الخصائص، 219-218/3.
45. الخصائص، 175/2، والمحتسب، 48-47/1.
46. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم دمشق، ط 2، 1993م، 80-79/1.
47. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 258/6.

48. الكشاف، للزمخشري، 1/138.
49. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، تحقيق، محمد صبحي ومحمد الأطرش، دار الرشيد، بيروت، ط 1، 2000م، 38/1.
50. شرح شافية، ابن الحاجب، 3/206.
51. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 7/397.
52. الصحاح : الجوهري 1/63.
53. لسان العرب 1/121.
54. الأمالي، لأبي علي القالي 2/210.
55. إصلاح المنطق، لابن السكيت، 185.
56. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي تحقيق أملين نسيب، دار الجيل بيروت، ط 1، 1418، 1998، ص. 400.
57. المصدر السابق، ص. 400.
58. أدب الكاتب، لابن قتيبة، 47.
59. معجم مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني صنعة د. قصى الحسين، دار الشمال، طرابلس، لبنان، ط1، 1990م، ص. 635.
60. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، 6/510.
61. الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، 2/947.
62. فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، ص. 425.
63. المصدر، ص. 400.
64. الصحابي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، موسعة المختار، ط 1، 2005م، ص. 397.
65. المصدر نفسه، ص. 397.
66. كتاب التيسير في القرارات السبع، لأبي عمرو الداني، مطبعة الدولة، 1930م، ص. 72.
67. الموضح في وجوه القرارات وعللها، لابن أبي مريم ، تحقيق عبد الرحمن إبراهيم بدر، ط، 2007م، 1/122.
68. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، 1/19.
69. مغني اللبيب من كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين على الحميد، المكتبة العصرية، 1987م، 1/52.
70. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، 2/768.
71. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، 63/9، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، 2/616.
72. الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1/103.
73. الصحابي في فقه اللغة، 397، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، 1/339.
74. لسان العرب، 15/117.
75. ورد اسمه في الشعر والشعراء، لابن قتيبة (الفلاح بن جناب)، 2/596.
76. لسان العرب، 1/223، مادة (بوب).
77. الصحاح، للجوهري، 1/72.
78. لسان العرب، 1/175.
79. المصدر نفسه، وكذلك الصفحة.

80. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الفاضلي، دار الجيل، ط 2001م، ص. 256. وإصلاح المنطق، لابن السكيت، ص. 226.
81. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، 666/1.
82. الصحابي، لابن فارس، 472.
83. الأمالي، 208/2.
84. المصدر نفسه، وكذلك الصفحة.
85. جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، 170/1.
86. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق أحمد محمد شاكر، 530/2. الزاهر في معاني كلمات الناس 252/2
87. تاج العروس 108/4.
88. إصلاح المنطق، لابن السكيت، ص. 271.
89. كتاب مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، ط 1994م، ص. 76.
90. الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، 2004م، 273-272/1.
91. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، 234/2.
92. الصحابي في فقه اللغة، لابن فارس، ص. 334. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص. 276.
93. فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، ص. 388.
94. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط 6، ص. 107-106.
95. كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط 4، ص. 226.
96. كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو فضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط 1998م، ص. 181.
97. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص. 213.
98. الأذكار، لأبي زكريا النووي، تحقيق د. محي الدين ستو، دار الكلم الطيب، دمشق، لبنان، ط 8، 2001م، حديث رقم 544.
99. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، 19/1.